

الدولة كوحدة تحليل في دراسة الجغرافيا السياسية:

الدولة هي موضوع الجغرافيا السياسية الرئيسي فهي الوحدة الأساسية في النمط السياسي العالمي، فهي الموضوع المعرف بالجغرافيا السياسية، والتي إستطاعت أن تتأسس كفرع مستقل للدراسة بعدما أكد الألمانى فريديريك راتزل أن مساحة الرقعة الجغرافية التي تشغلها الدولة هي أحسن معيار يمكن يستدل منه على أهميتها وقوتها وأن كل وحدة سياسية تعتبر نموذجا ونمطا له نطاق محدد.

غير أن الوحدات السياسية وعلى الرغم من إختلاف أشكالها وأنواعها تتفق من حيث ثلاث خصائص مشتركة كما يلي:

- 1-وجود كيان مادي للوحدة السياسية، يتمثل في خصائص مناخية وموارد طبيعية وهذه المساحة هي التي تقرر الحدود السياسية للدولة، وهو ما يجعل حكومة المنفى ألا تشكل موضوعا للجغرافيا السياسية
- 2-إرتباط الوحدة السياسية بوجود كيان بشري أي وجود سكان يعيشون على أرضها ويدينون بالولاء لسلطتها ويحتمون بسيادتها ويستغلون ثرواتها لأجل البقاء والتطور
- 3-وجود سلطة سياسية تكفل سيادة الدولة وتنظم حركة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخليا، وتكون مسؤولة عن العلاقات مع الوحدات السياسية الأخرى خارجيا.

بالمقابل، فإن لكل دولة مظاهرها المنفردة غير المتكررة في الموضوعات التالية:

- 1-الموقع وعلاقات العمل تميز كل دولة عن غيرها بظروف وعلاقات مختلفة
 - 2-المظاهر الطبيعية لأرض كل دولة متغايرة عن غيرها
 - 3-إختلاف المساحة المسكونة والمستغلة داخل كل دولة تترتب عليه نتائج خاصة في كل دولة
 - 4-إختلاف علاقات كل دولة بالوحدات السياسية الأخرى على المستوى الإقليمي والعالمي
- كما أن وهذا التفرد الوظيفي لكل دولة على حدة لا يلغي أن كافة الدول يجب أن تمتلك خمسة عناصر أساسية لقيامها وإستمرارها، وهذه العناصر تتمثل في:

- 1-مساحة من الأرض تحدها حدود متعارف عليها (أو متنازع عليها)
- 2-نظام حكم إداري كفاء لضمان سيادة الدولة على سطحها — الأرضي والمائي والجوي
- 3-شعب مقيم بصفة دائمة (بغض النظر عن الهجرة من أو إلى الدولة)

4-بناء إقتصادي أيًا كان شكله

5-نظام من النقل وخطوط للحركة داخل أراضي الدولة

ولا شك أن الدول تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا في درجة امتلاكها لعنصر أو أكثر من العناصر الخمسة السابقة، فهناك دول ذات مساحات عملاقة على رأسها الاتحاد السوفيتي، ودول ذات أعداد سكانية هائلة على رأسها الصين، ودول ذات موارد قوية ومتعددة كالولايات المتحدة، ودول ذات بناء اقتصادي متكامل، وأخرى تعتمد على نوع أو آخر من مصادر الثروة، وأخيرا دول ذات شبكة نقل كثيفة، وأخرى تفتقر إلى خطوط الحركة الأساسية.

1-الكيان المادي : رقعة الدولة وإمتدادها الجغرافي

إن الدولة منظورا لها بعين الجغرافيا السياسية تبدو كظاهرة مساحية مادية بالأساس، فلا يمكن تصور وجود دولة دون أرض كجمهورية أفلاطون الفاضلة ولا يختزل مفهوم الأرض هنا في الحيز أو الإمتداد المساحي الذي يعطيها حدود مميزة تفصل أرضها عن الأراضي الأخرى، بل هي تعني أيضا الملامح الطبيعية لهذا الحيز والتي تتسع لتتضمن موقع الدولة وحجمها وشكلها إضافة على طبيعة المناخ وشكل وسطح الأرض والتربة والنبات وخصائص الموارد المائية والمواد الخام والطاقة.

أ-الموقع: يعد الموقع من العوامل المؤثرة على نشاط الدولة، وعلى إتجاهات سكانها وسلوكها السياسي، ويقصد بموقع الدولة تحديد مكانها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وهو ما يعرف بالموقع الفلكي وموقعها بالنسبة لليابس والماء وبالنسبة للدول المجاورة.

وتركز دراسة الموقع على عدة إعتبارات أهمها: الموقع الفلكي، موقع الدولة وفقا لتوزيع اليابس والماء والموقع بالنسبة للدول الأخرى والموقع الإستراتيجي

أ-أ-الموقع الفلكي: يُحدد موقع الدولة الفلكي موقع الوحدة السياسية على الكرة الأرضية وفقا لدوائر العرض وخطوط الطول، وهو ما يوضح بذلك طبيعة الخصائص المناخية للإقليم المختلفة على سطح الأرض، وتحديد موقع الدولة بالنسبة للدوائر أهم من الموقع بالنسبة لخطوط الطول وذلك لأن دائرة العرض هي التي تؤثر في المناخ وبالتالي في تباين النشاط البشري على سطح الأرض وفي النشاط السياسي ثم في أهمية الدولة سياسيا.

يعتبر المناخ من العوامل الطبيعية ذات التأثير على قوة الدولة من حيث تحديد الخصائص العامة لطبيعة ونوع الإنتاج الزراعي وموارد الغابات وشبكة النقل، وهو بذلك يؤثر على تأثيرا واضحا على الهيكل الإقتصادي

للدولة، فلو نظرنا إلى الدول الكبرى لوجدنا أنها تتمتع بالموقع مثالي بالنسبة لدوائر العرض، فجميعها يقع في العروض المعتدلة، هذه العروض التي تساعد على التقدم والنشاط ولذلك نجد الدول الكبرى كدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تمتاز بتقدم إقتصادي وسياسي ملموس.

أ-ب-الموقع البحري والموقع القاري: إمتلاك الدول على واجهة بحرية واحدة أو أكثر له تأثير على شكل نموذجها الإقتصادي ونوع توجهها السياسي، كما أن موقع الدول المغلق (دولة حبيسة) التي لا تمتلك منافذ بحرية يوفر لها ميزة للخطوط الداخلية في حالة الحرب، فإمتلاكها لشبكة قوية من الإتصالات ونظام متطور من المخابرات وجيوش قوية يوفر لها حرية لحركة جيوشها مما يحقق لها ميزات يصعب إختراقها، غير أن أكثر عيوب الموقع القاري هو أنه دولة تحتل موقعا منعزلا بالنسبة للتجارة العالمية، فهي معزولة عن الإتصال المباشر بدول العالم، إلا تلك الدول التي تشاركها الحدود، وهذا ما يفسر محدودية أهمية الدول الحبيسة أو الدول المطلة على منافذ بحرية محدودة الأهمية والتي غالبا ما كانت تحاول الحصول على منافذ بحرية.

ولعلاقة اليابس والماء دور آخر في أهمية الموقع فالمناطق الجزرية والساحلية أقل قارية في مناخاتها من المناطق الداخلية وأكثر قربا من مواصلات بحرية مما يشجع النشاط البحري التجاري، لذلك فالكثير من دول العالم كانت تتصارع من أجل وتحارب من أجل الحصول على واجهة بحرية حتى ولو كانت ضيقة مثل بولندا(1918-1939) أو الأردن، فالواجهة البحرية هي تعطي إستثمارا مستمرا لإقتصاديات الدولة مواصلات قومية حتى ساحل البحر، وربما مواصلات بحرية قومية أيضا وكلاهما يقلل كثيرا من نفقات النقل ورسوم الجمارك أو الأرصفة البحرية في حالة الدول غير البحرية

كما أن الموقع البحري يؤثر على سكان دوله فهم في الغالب أصحاب أفق متسع ومنفتح على الآخر، ما مكنهم عبر التاريخ من بناء حضارات راقية وعريقة وموطنا لتلاقي الثقافات المختلفة، وتتفاوت الدول من حيث مدى إطلالتها البحرية فهناك الدول الجزرية التي لا تشترك في حدود قارية مع أية دول أخرى كاليابان وبريطانيا والبحرين، ودول تطل على ثلاث واجهات بحرية كتركيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى ذات واجهتين كجنوب إفريقيا ومصر والمكسيك ودول بواجهة بحرية واحدة كالجزائر وبلجيكا والبرازيل.

أ-ج-الموقع بالنسبة للدول الأخرى:

تُعتبر علاقات الدول المكانية المتجاورة عبر خطوط الحدود من أهم ما يحويه الموقع، فالحدود تثير دائما مشكلات الدفاع والهجوم والمراكز الإستراتيجية والعلاقات الإقتصادية بين الجيران، ومن ثم الحدود دائمة التغيير مع نمو سيادة الدولة أو ضياعها، فمثلا دولة بولندا وفرنسا وألمانيا تغيرت حدودهم كثيرا، كما أنه

إذا كانت الدولة تجاور دولة أخرى تعادلها في القوة أو تقل عنها أو ترتبط معها بعلاقات ود وحسن جوار فإن ذلك يعني التقليل من الإنفاق العسكري من أجل حماية حدودها.

بالمقابل فإن لطول الحدود وكثرة الجيران أن يكون عاملاً مساعداً على تنويع النشاط التجاري والتبادل متعدد الأطراف لدولة ما، خاصة إذا ما كان التعاون وحسن الجوار سمة سائدة في هذه العلاقات، فيما قد يكون هذا العامل أحد أسباب تهديد أمن واستقرار الدولة إذا كان الصراع هو سمة تلك العلاقة.

ويمكن هنا التمييز بين دول ليس لها حدود مع الجيران كالدول الجزرية ودول تحدها دولة واحدة كالبرتغال والنرويج وكندا وقطر، ودول تحدها دولتان كإسبانيا وهولندا واليمن وعمان ودول لها أكثر من دولتان كالجزائر والسودان..

الموقع الإستراتيجي: يضيف الموقع الإستراتيجي للدولة مزايا سياسية وإقتصادية وعسكرية حيث تبرز جغرافيا الأهمية الاستراتيجية في المضائق التي تقع على الطرق التجارية الهامة كمضيق جبل طارق ومضيق البوسفور والدرديل ومضيق باب المندب، كما تملك القنوات الملاحية أهمية إستراتيجية في الربط بين البحار والمحيطات بما تقدمه من إختصار في الوقت والتكاليف كقناة السويس وقناة بنما التي تربط بين شمال المحيط الأطلسي وشمال المحيط الهادئ.

غير أن قيمة المواقع الإستراتيجية ترتبط بـ:

- التقدم في تكنولوجيا النقل والمواصلات وما ينتج عنه من قطع لمسافات طويلة في وقت قصير
- التغيير في توزيع مراكز القوى السياسية عالمياً، وما يلحقه من تغييرات في ثقل بعض المناطق سواء بأن يزيد أو ينقص

-طبيعة إدراك صانع القرار لأهمية بعض المواقع النسبية الخاصة بمصالح دولهم في فترة زمنية معينة

المساحة:

تتشأ كل دولة على كيان مادي يتضمن مساحة معينة من الأرض تكون بمثابة النواة التي تتأصل فيها الرغبة في خلق الوحدة السياسية، حيث تعتبر نظريات الجغرافيا السياسية التقليدية بأن كبر حجم مساحة الدولة يحقق مزايا إستراتيجية من حيث إستيعاب عدد سكان أكبر وموارد طبيعية أكبر، وهما عاملين أساسيين للتطور السياسي والإقتصادي للدولة، كما قد يكون لكبر المساحة أثر في تحقيق الأمن والدفاع فهي تزيد من فرص الدول في الثبات والمقاومة في مواجهة العدو الخارجي، كما يحقق لها مساحات بعيدة في العمق

تجعلها نسبيا بمنأى عن الهجمات الجوية، غير أن هذا الوضع في المقابل قد يكون سلبيا في حالة كانت المساحة غير مرتبطة بشبكة جيدة من وسائل النقل.

بالمقابل صنف بوندز Pounds دول العالم إستنادا لمساحتها إلى ثمانى فئات أساسية وفقا لما يلي:

دول عملاقة: مساحتها أكبر من 6 مليون كم²

دول ضخمة: تتراوح مساحتها بين 2.5-6 مليون كم²

دول كبيرة جدا: تتراوح مساحتها ما بين 1.25-2.5 مليون كم²

دول كبيرة: تتراوح مساحتها بين 650 ألف كم² أقل من 1.25 مليون كم²

دول متوسطة: تتراوح مساحتها بين 250 ألف كم² أقل من 650 ألف كم²

دول صغيرة: تتراوح مساحتها بين 125 ألف كم² أقل من 250 ألف كم²

دول صغيرة جدا: تتراوح مساحتها بين 25 ألف كم² أقل من 125 ألف كم²

دول قزمية: تقل مساحتها عن 25 ألف كم²

الشكل: يكتسي شكل الوحدات السياسية أهمية بالغة إذا إقترن بعوامل أخرى، حيث أن لشكل الدولة أهميته ودلالاته الخاصة على المستويين الداخلي والخارجي، فترتبط الأولى بشكل إدارة الجماعات المحلية وتقترن الثانية بمسائل الدفاع والأمن الخارجي، فشكل يؤثر على إستراتيجيتها الدولية العسكرية، وتتمثل أشكال الدول في:

-**الشكل المحكم:** وهو الشكل الذي يكون فيه المركز الجغرافي للدولة على مسافة منتظمة من الأطراف في جميع الإتجاهات كبولندا وبلجيكا...

-**الشكل المطول:** يتمثل في الدول التي يتعدى طولها ستة أضعاف عرضها كالشيلي

-**الشكل ذو الإمتداد:** تظهر بعض الدول محكمة الشكل بإمتداد ضيق إنطلاقا من أراضيها ليصل إلى أراضي دول أخرى كتايلاند

-**الشكل المجزأ:** شكل الدول المكونة من جزأين جغرافيين أو أكثر

الشكل المثقب: هو شكل الدول الذي يضم بين أراضيها أراضي دولة أخرى أو أكثر فتحتويها أو تحدها من جميع الجوانب